



يجب على البحرين التصديق على اتفاقية العمال المهاجرين

زاد الاهتمام الدولي بمعاونة العمال الأجانب الذين يعملون في بناء الملاعب لنهائيات كأس العالم في قطر لعام 2022 حيث يجبر هؤلاء العمال على العيش والعمل في ظروف مريعة ويعتقد أن العديد منهم في هذا الوضع نتيجة [للاتجار القسري بالأشخاص](#). وقد تجاهلت إدارة الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) ورئيس الاتحاد سيب بلاتر القضية بشكل كبير كما ادعوا في وقت ما أن قطر على "الطريق الصحيح" فيما يتعلق بحقوق العمال. مع [الشهر](#) الوطني لمنع الرق والاتجار بالبشر الذي سيختم في أسبوع، يجب على جهود حماية ضحايا الاتجار والعمال المهاجرين في بلدان مثل قطر ودول الخليج الأخرى أن تكون ضرورة ملحة ومستمرة.

في البحرين الدولة المجاورة لقطر، يواجه العمال المهاجرين والأشخاص المتجر بهم ظروف وإساءات مماثلة، فهي [مقصد](#) للعمال المهاجرين، حيث ملايين العمال [من](#) الهند، بنجلادش، سيريلانكا والفلبين يتدفقون إليها على أمل إعالة أسرهم في بلدانهم الأصلية. وبدلاً من ذلك، فإنهم غالباً ما يجدون أنفسهم في ظروف أسوأ من تلك التي جاؤوا منها. حيث يتعرض العمال المهاجرين في البحرين بشكل روتيني لسوء المعاملة، وفي كثير من الحالات يتم منعهم من مغادرة البلاد. وعلى الرغم من أن حكومة البحرين قد سنت بعض الإصلاحات الرامية إلى التخفيف ظروف العمال المهاجرين، ولكن الإصلاحات لا ترقى إلى المعايير الدولية. الملاحقة القضائية على الانتهاكات المزعومة بطيئة أو معدومة، وانتقام صاحب العمل من الشكاوى القانونية من المسائل المهمة. نادراً ما تتم محاسبة الشركات الخاصة التي لا تحترم حقوق العمال الذين يساهمون إلى حد كبير في تنمية الدولة. ووفقاً [لتقرير](#) وزارة الخارجية الأمريكية الأحدث لمكافحة الاتجار بالأشخاص، يزعم أن على الأقل 40 عامل انتحر في البحرين في عام 2013 نتيجة لظروف العمل.

إذا كانت حكومة البحرين جادة بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين، يمكنها أن تبدأ بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. أن التصديق على الاتفاقية لا يعني فقط التزام الحكومة بمساعدة العمال المهاجرين الضعفاء، ولكن سيكون أيضاً بمثابة آلية مهمة، يمكن عن طريقها للمجتمع الدولي أن يقوم بمحاسبة البحرين على فشلها في توفير الحماية القانونية للعمال المهاجرين والمحلية بشكل كافٍ ومستمر.